للسنة الرابعة على التوالي

«جلف كابيتال» تفوز بجائزة أفضل شركة للملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط

فازت «جلف كابيتال»، وهي إحدى اكبر وانشط شركات الاستثمار البديل في منطقة الشرق الأوسط ومقرها ابوظبي، بجائزة "أفضل شركة للملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط". وذلك للسنة الرابعة على التوالي. وقد تسلمت "جلف كابيتال" الجائزة خلال الحفل السنوي المرموق لتوزيع جوائز "بانكر ميدل إيست 2014" والذي اقيم في دبي، حضر حفل توزيع الجوائز كوكبة من الخبراء المعنيين بالقطاع المالي والمصرفي من المنطقة العربية، بما في ذلك منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن حول العالم.

وقد تسلم جائزة "أفضل شركة للملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط" كل من الدكتور كريم الصلح، الرئيس التنفيذي في "جلف كابيتال"، وريتشارد دالاس ومهند قبج، المديران العامان المشاركان للملكية الخاصة في "جلف كابيتال" إلى جانب فريق الملكية الخاصة في الشركة.

في معرض تعليقه على هذا الحدث الهام، قال الدكتور كريم الصلح، الرئيس التنفيذي في "جلف كابيتال": "إننا فخورون جدا بهذا التكريم الذي حصلنا عليه كأفضل شركة للملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط للسنة الرابعة على التوالي. لقد كان هذا العام عاما نشطا جدا ومربحا جدا بالنسبة لـ 'جلف كابيتال' حتى الآن، حيث حققنا تقدما كبيراً على صعيد الاستثمار والنمو والتخارج. والشركات التابعة لمحفظتنا هي ايضا تتوسع وتنمو على نحو سريع وتسجل اداء قويا. وقد شكل الاكتتاب العام لشركتنا التابعة "جلف مارين سيرفيسز (جي إم إس) في بورصة لندن معلما هاما في مسيرتنا، ويعكس قدرة الشركة على تنمية استثماراتها والتخارج منها بنجاح. فخلال السنوات السبعة التي امتلكت فيها 'جلف كابيتال' الشركة، ضاعفت 'جي إم إس' صافي ربحيتها بمعدل 1117% وقد تحولت من شركة محلية إماراتية إلى شركة رائدة وقوية في قطاعها على الساحة العالمية. وبسعر الاكتتاب العام ، تجاوزت المكاسب الإجمالية الكلية على استثمار 'جي إم إس' ضمن صندوق "جلف إكويتي بارتنرز II" التابع لـ 'جلف كابيتال' الـ600 مليون دولار أميركي.

جانب من التكريم

قال ريتشارد دالاس، مدير عام – الملكية الخاصة في "جلف كابيتال": "لقد كان الأداء المالي لـ 'جي إم إس' خلال فترة تملكنا ممتازا حيث سجلت الشركة معدل نمو سنوي مُركب قدره 39.6% في الإيرادات و49.2% في الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك وإطفاء الموجودات و51.7% في صافي الأرباح خلال السنوات السبعة الأخيرة. إن استثمار 'جي إم إس' هو بمثابة مثال يقتدى به لصفقات الاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط حيث أنها تشكل واحدة من أعلى الصفقات ربحية في تاريخ الملكية الخاصة في المنطقة."

وفي هذه الفترة، تابعت «جلف كابيتال» جهودها في الاستثمار في مجموعة من الصفقات الناجحة في الملكية الخاصة وصفقات المديونية والميزانين. وقال مهند قبج، مدير عام – الملكية الخاصة في "جلف كابيتال": "نحن على الأخص فخورون باستثمارنا في قطاع الأغذية من خلال الاستحواذ على شركة "شيف ميدل إيست إل.إل.سي." ("شيف") بالكامل من شركة "فينتج هولدنغز". وتعتبر 'شيف' مورد وموزع للأطعمة المتخصصة والفاخرة من حول العالم. وقد كانت هذه الصفقة الأولى في قطاع الأغذية في المنطقة التي يتم تمويلها بالكامل عن طريق شراء الأسهم متزامنا مع اتفاق للمديونية. وقد استثمرت "جلف كابيتال" كذلك في شراء حصة غالبة كبيرة من شركة OCB لخدمات حقول النفط OCB FZCO Services Oilfield ("OCB")، الموفر والمورد الرائد لطواقم العاملين في مجال النفط والغاز والخدمات اللوجستية ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وإفريقيا. وهذا الاستثمار الأخير هو جزء من تركيز "جلف كابيتال" المتزايد على قطاع النفط والغاز البحري، وهو قطاع سريع النمو تنشط فيه الشركة بشكل رئيسي."

تعتبر جوائز بانكر ميدل إيست التي تنظمها "سي بي آي فاينانشال"، الحدث الأبرز الذي تشهده المنطقة في القطاع المالي حيث يُكرم الأفراد والشركات على دائهم المرموق في القطاعين المصرفي والمالي. وقد جاءت ترشيحات هذا العام من كل ارجاء منطقة مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية وعُمان والكويت والبحرين والأردن ولبنان وفلسطين ممثلة اكثر من 200 مؤسسة. وتغطي الجوائز خدمات مالية متنوعة تشمل خدمات التجزئة والخدمات المؤسسية وخدمات الاستثمار والأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الأصول وإدارة الصناديق وشركات التمويل والخدمات الاستشارية.

وزارة المالية وديوان المحاسبة يعقدان اجتماعا لرفع كفاءة أداء الإدارة المالية للدولة

عقدت وزارة المالية وديوان المحاسبة اجتماعا بهدف تعزيز سبل التعاون والتنسيق لتطوير ادوات الادارة والرقابة المالية بما يحقق تحسين ورفع كفاءة اداء الاجهزة المالية في الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

وقالت الوزارة في بيان صحافي ان الاجتماع تم بحضور كل من وكيل وزارة المالية ووكيل ديوان المحاسبة والمختصين من قياديي الجهتين ويندرج ضمن اطار الجهود المشتركة لتطوير أدوات الرقابة ورفع مستوى التنسيق الثنائي.

وأضافت أن الاجتماع ناقش ما جاء في كتاب وزير المالية لرئيس ديوان المحاسبة بتاريخ 15 ديسمبر الماضي وتم التأكيد على اهمية ما تضمنه من موضوعات والاتفاق على تبنيها إيمانا بآثارها الايجابية على كفاءة اداء الادارة المالية العامة.

وأوضحت أن موضوعات الكتاب تمثلت في تطوير أدوات الرقابة المالية السابقة واللاحقة من خلال القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لها وتحسين ورفع كفاءة الأجهزة الفنية من العناصر الوطنية في كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة اضافة الى رفع كفاءة الاجهزة المالية في الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

واستعرضت من تلك الموضوعات أيضا الحد من المخالفات التي ترتكبها الأجهزة المالية بالجهات الحكومية والمؤسسات العامة ووضع الآليات المناسبة لعلاجها وعدم تكرارها وتسريع الدورة المستندية بين مختلف الجهات الحكومية ووزارة المالية وديوان المحاسبة. وذكرت الوزارة انه تم الاتفاق في نهاية الاجتماع على ضرورة تحقيق نتائج ايجابية سريعة في هذا الشأن تتمثل بالاستمرار في عقد اجتماعات على المستوى نفسه وبصفه دورية (ربع سنوية) واتاحة الفرصة لعقد لقاءات مباشرة بين مسؤولي القطاعات المهنية في كلتا الجهتين.

وقالت إنه تم الاتفاق على عقد ورش عمل وحلقات نقاشية مشتركة تتناول الموضوعات الفنية التي تهدف الى تعزيز القدرات الفنية للعناصر الوطنية ومراجعة التعاميم والقرارات المنظمة للاعمال المالية والمخزنية ونظم الشراء من حيث التنفيذ والشمولية.

واشارت الى تأكيد المجتمعين ضرورة ايجاد آلية للتنفيذ وذلك من خلال التنسيق المشترك بين الاجهزة المعنية في الجهتين.

«ديلويت»: زيادة بنسبة 1 % في الإنتاجية قد توفر مليون دولار أمريكي سنوياً للشركات المتوسطة الحجم

تكاليف الموظفين تمثل 80% من نفقات الشركات في العمليات تشكل 12% والممتلكات 8%

مع بروز بوادر التعافي الاقتصادي العالمي، تتطلع الشركات إلى تقديم أفضل اداء بأقل كلفة لاستمرارية الأعمال ومواكبة التطور. وفي حين تركز معظم الشركات على الاستفادة من عملياتها التجارية وأصولها بطريقة اكثر فاعلية من السابق، فإنها قد تتجاهل الجوانب الأكثر تحدياً لنجاحها مثل الرأسمال البشري والثقافة المؤسساتية فيها. وفي هذا السياق، نشرت ديلويت الشرق الأوسط تقريرا جديدا بعنوان " أفضل الحلول لبرامج رؤوس الأموال البشرية في الشركات"، والذي يقدم رؤية موضوعية مبنية على دراسات وابحاث معمقة تشير الى أن اداء الموظفين الجيد والنظم التشغيلية الفاعلة هما ركيزتان اساسيتان لإحداث فرق ملحوظ في تخفيف التكاليف التشغيلية للشركات.

ويقول بن هيوز المدير في قسم مشاريع البنية التحتية وراس المال في شركة ديلويت كوربورت فاينس ليمتد في دبي: "في ظل المناخ التنافسي السائد حالياً، تدرك الشركات الحاجة إلى أن تصبح أكثر مرونة وليونة واستجابة للتغيير، اذا ارادت التعامل بحنكة مع التحديات ومواجهتها بنجاح. كما تعترف الشركات ايضا بالمزايا التنافسية التي يمكن ان يخلقها العمل المتقن والذي يأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي تنشأ كل يوم". ويضيف: "في حين ان معظم الشركات تركز على عملياتها التجارية وأصولها لدى البحث عن السبل التي يمكن اتباعها لتكون عملياتها أكثر فاعلية، إلا انها قد تتجاهل اصولها وبنود تكاليفها الأكثر اهمية أي موظفيها."

ووفقا لتقرير ديلويت، تمثل تكاليف الموظفين عموما حوالي 80% من نفقات الشركات، في حين ان تكاليف العمليات تشكل 12% والممتلكات 8%. وتؤكد هذه المؤشرات الى ان افضل استثمار يمكن للشركات الخوض فيه هو خلق بيئة مؤسساتية ايجابية تعود بالنفع على الموظفين في الشركة لتحسين ادائهم.

كما تشير ابحاث حديثة الى انه يوجد روابط واضحة بين عوامل التحفيز والإنتاجية، والتغيب بسبب المرض، والمشاركة الفاعلة في المؤسسة واكتفاء الموظفين. وعلى الرغم من عدم وجود ادلة دامغة عن علاقة الإنتاجية بمكان العمل، فيشير بعض الباحثين الى ان اكتفاء الموظفين في بيئة عمل ايجابية من شانه ان يجعل الموظف اكثر حماسا ومشاركة من الآخرين وسيكون بذلك اكثر إنتاجية والتزاما منهم.

وتتعلق اهم المؤشرات لأداء الموظفين بساعات العمل المنتجة، الا وهو نهج طورته شركة ديلويت ويشتمل على قياس متوسط عدد أيام العمل المنتجة للموظف (باستثناء ايام العطل والإجازات المرضية والتدريب/ الإدارة) جنبا إلى جنب مع التكلفة الفعلية التي تتكبدها المؤسسة عن كل يوم إنتاج (بما في ذلك الراتب والتامين وبدل السيارة وبدل السكن وغيرها من مدفوعات التعويضات والنفقات غير المباشرة مثل التدريب والتكاليف العامة للمكتب). في هذا المثال، تم تحديد عدد الأيام المنتجة بـ 160 يوما في السنة وبلغت التكلفة الفعلية لكل يوم 3.620 درهم إماراتي اي ما يعادل 985 دولار أميركي. وبالتالي، فإن زيادة بنسبة 1 ٪ في الإنتاجية من شأنها ان تمثل 1.6 يوم إضافي في السنة مع "قيمة" منسوبة إلى هذه الزيادة بنسبة 1 ٪ تبلغ 5.790 درهم إماراتي اي ما يعادل 1.576 دولار أميركي تقريبا. وعند تقدير هذه المقاييس في مؤسسة تضم 500 موظف على سبيل المثال، تختلف المقاييس وتصبح أكثر وقعا، ذلك ان 800 يوم عمل إضافي بقيمة 2.9 مليون درهم إماراتي أو 780.000 دولار أميركي لسنة معينة من شانه ان يحدث فرقا واضحا في تخفيف التكاليف. وعلى الرغم من ان هذه الأرقام سوف تختلف بالطبع من شركة إلى أخرى، إلا أن الإحصاءات التي اشار اليها هذا التقرير تبقى بتصرف المعنيين والموظفين ادارة الأعباء والتكاليف التشغيلية للشركات.

واذا كان لا بد من تقييم التكاليف التشغيلية للشركات، لا يمكن دراسة اداء الموظفين بشكل مستقل، ذلك إن هذا الأداء مرتبط ارتباطا وثيقا بتكاليف الممتلكات وأصول الشركات، والتي عادة يمكن احتسابها بدقة اكبر إذا صح التعبير. فعلى سبيل المثال، ان تصميم مكتب جديد من شأنه ان يعزز الفاعلية التشغيلية غالبا ما يظهر في التكاليف التي تم ضبطها. وقد يتجلى ذلك بتجهيزات للإنارة مثلا يسهل الوصول إليها او التوحيد القياسي في جميع انحاء المبنى او استخدام المعدات والمواد الاستهلاكية الموفرة للطاقة او اتخاذ تدابير أكثر بدائية مثل التهوية السلبية التي من شانها تخفيض الصيانة سنويا. كما ان اتخاذ تدابير بسيطة مثل تغيير موقع آلات النسخ والتصوير او القرطاسية يمكنها ان تحسن الفاعلية من الناحية التشغيلية.

كذلك، يقدم تقرير ديلويت مثلا عن شركة تبلغ مساحتها 6.250 متر مربع تقريباً من المكاتب المؤجرة، بتكلفة قدرها 1.500 درهم أي ما يعادل 400 دولار أميركي لكل متر مربع سنويا، بحيث يصل ايجارها السنوي الى 9.37 مليون درهم إماراتي أو 2.5 مليون دولار أميركي على افتراض انه، ونتيجة لتطبيق فاعليات رأس المال على مساحة العمل هذه، هناك تخفيض في المساحة بنسبة 25 ٪ من خلال تحسين التخطيط المتعلق بمركز العمل ورسم مخطط للعمليات التجارية، فإن ذلك قد يترجم نظرياً بتخفيض فاتورة الإيجار السنوي لتصبح بقيمة 4.34 مليون درهم إماراتي او 1.9 مليون دولار أميركي.

ويختم هيوز قائلا: "من الواضح ان هناك وفورات ملموسة يمكن استخلاصها من خلال تطبيق فاعلية راس المال في مكان العمل؛ إلا انه قد تؤدي هذه الوفورات الى زيادة بنسبة باقل من 1 ٪ في إنتاجية الموظفين والفاعلية في جميع انحاء المؤسسة". ويضيف: "ان زيادة بنسبة 3 ٪ في الإنتاجية سوف تزيل تقريبا كامل تكلفة إيجار الأصول المبنية. لكن ذلك سيوفر حجة مقنعة لأية شركة لتستعرض فاعلية رأس مالها، ليس فقط لناحية برنامج الإنفاق الخاص بالشركة ولكن ايضا من حيث تكوينها التشغيلي وفاعليته."

عدد الاقتصادات التي تعتمد على الطاقة المتجددة.. يتضاعف ست مرات

اظهر تقرير ان عدد الاقتصادات الناشئة التي تعتمد سياسات للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة تضاعف أكثر من ست مرات في غضون ثماني سنوات فقط اي من 15 بلدا تاميا في العام 2005 الى 95 في وقت سابق من هذا العام.

وقد وردت هذه النتائج في تقرير الحالة العالمية للطاقة المتجددة للعام 2014 الذي أعدته شبكة الطاقة المتجددة للقرن ال21 التي تضم اطرافا متعددة من القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة ومقرها باريس بفرنسا.

واظهر التقرير ان هذه الدول ال95 وضعت سياسات واهداف لدعم الطاقة المتجددة مشيرا إلى المبادرة التي اطلقتها الامم المتحدة تحت عنوان (طاقة مستدامة للجميع) والتي لعبت دورا محوريا في دفع القدرة العالمية للطاقة المتجددة إلى مستوى قياسي العام الماضي حيث يأتي أكثر من 22 بالمئة من إنتاج الطاقة في العالم الآن من مصادر للطاقة المتجددة.

وأوضح أن الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وألمانيا تصدرت قائمة الدول التي ثبتت قدرات للطاقة المتجددة فيما تجاوزت قدرة الصين لإنتاج طاقة متجددة لاول مرة قدرتها على انتاج الوقود الأحفوري والطاقة النووية.

وأضاف أن مصادر الطاقة المتجددة حققت مستويات عالية من التغلغل في اقتصادات العديد من الدول حيث وفرت طاقة الرياح 2.33 بالمئة و9.20 بالمئة من الطلب على الكهرباء في الدنمارك واسبانيا على التوالي خلال العام 2013.

الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وألمانيا تصدرت قائمة الدول التي ثبتت قدرات الطاقة المتجددة

وأشار التقرير الى أن الدنمارك على سبيل المثال حظرت استخدام الوقود الأحفوري في المباني الجديدة اعتبارا من العام 2013 وتسعى لأن توفر مصادر الطاقة المتجددة ما يقرب من 40 بالمئة من إجمالي إمدادات التدفئة بحلول العام 2020.

وذكر ان جيبوتي واسكتلندا ودول أخرى تسعى إلى استخلاص 100 بالمئة من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول العام 2020 مشيرا إلى ان هذا الهدف قد تحقق بالفعل لنحو 20 مليون أمامي يعيشون حاليا في مناطق تعتمد بنسبة 100 بالمئة على الطاقة المتجددة.

ويعتمد التقرير على بيانات الطاقة المتجددة التي تقدمها شبكة دولية تضم أكثر من 500 من المساهمين والباحثين.

الشركة تحافظ على جائزة «علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات»

البناي: «إكسيوم» تحظى بمكانة متميزة تؤهلها أن تكون مثالاً يحتذى به وعجلة دفع نحو التغيير الإيجابي

كرمت "غرفة دبي" شركة "اكسيوم" بجائزة "علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" للسنة الثالثة على التوالي. وتقوم غرفة دبي منح هذه الجائزة للشركات التي تثبت قيامها بأعمال متميزة ومتواصلة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والالتزام بالاستراتيجيات الاجتماعية.

وفي معرض تعليقه على الموضوع، قال فيصل البناي، الرئيس التنفيذي لشركة "اكسيوم": "تشكل مسائل تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية ضغوطا كبيرة على المجتمعات في جميع أنحاء المنطقة". وترى بالإضافة إلى ذلك، مسألة ملحة تتمثل في خلق فرص عمل مستدامة، والتطوير الوظيفي لشريحة الشباب الموهوبين لدينا. وباعتباري رجل أعمال إماراتي، فإنني وبكل بساطة لا أستطيع أن أقف مكتوف اليدين على الهامش، فهذه القضايا تهمني وتهم عملائي وتهم بلدي."

وأضاف: "تحظى شركة اكسيوم، بفضل انتشارها ونفوذها، بمكانة متميزة تؤهلها أن تكون مثالا يحتذى به وعجلة دفع نحو التغيير الإيجابي. بالنسبة لنا، لا تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات كلمة طنانة وعديمة الفائدة، بل إنها التزام كبير وحوار مستمر مع موظفينا والمجتمعات المحلية، بهدف الارتقاء بمجتمعاتنا لتكون أفضل وأكثر وقاية في المستقبل. كما أنني أؤمن بأن إدارة الأعمال الجيدة بإمكانها تشكيل قوة للخير، ونحن ملتزمون بتوضيح هذه النقطة في ما نقوم به".

فيصل البناي

وتقدم "علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" بناءً على عملية تحكيم مستقلة، من شانها مساعدة الشركات على تقييم مساهمتها في إطار المسؤولية الاجتماعية لنهاية في الوقت الراهن ومستقبلا. بالإضافة لكونها أداة تعليم وتطوير تساعد الشركات على تحديد وتحسين إستراتيجية وسياسة مسؤوليتها الاجتماعية، وإدارة التطبيقات. كما تم تصميم "علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" حسب متطلبات منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا دولة الإمارات وإمارة دبي، والتي تقوم على أفضل الممارسات والمعايير الدولية". ويذكر بأن مكانة شركة "اكسيوم" في مجال المسؤولية الاجتماعية قد بنيت على التزامها طويل الأمد بالريادة في مجال الأعمال، وخفض الأثر البيئي، والترويج لثقافة دولة الإمارات العربية المتحدة، والمشاركة بالمبادرات المجتمعية المتعددة الأوجه.